

السوق واصل انخفاض مؤشراتته بضغط من أسهم القطاع البنكي

واصل سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاته على مستوى جميع المؤشرات في جلسة تعاملات أمس، ويبدو ان استمرار العمليات البيعية لا يزال حاضرا ويدفع السوق لمزيد من الابتعاد عن مستويات الدعم الحالية، فالمؤشر السعري تراجع لمستوى 5700 نقطة خلال التعاملات وأقل فوق هذا المستوى قبل الإغلاق بقدر محدود، ما يندرج بان المؤشر السعري قد يخسر هذا المستوى في جلسة اليوم إذا ما استمر أداء السوق على ذات الوتيرة الحالية، وأغلق المؤشر عند مستوى 5708 نقاط بعد خسارته 23,5 نقطة.

واستمر المؤشر الوزني أيضا في تراجعاته وانخفض خلال التعاملات لأدنى من مستوى 390 نقطة ولكنه قبل الإغلاق استطاع ان يستعيد هذا المستوى، فيما واصل المؤشر الجديد كويت 15 تراجعاته على مدار أكثر من جلسة ليستقر عند مستوى 938 نقطة بعد خسارته قرابة 9 نقاط.

وبدأت الجلسة على تراجع منذ البداية على اثر استمرار عمليات البيع التي تركز على الأسهم القيادية في القطاع البنكي بوجه خاص، وكذلك الأسهم الرخيصة في كثير من القطاعات، وكانت أكثر الأسهم التي شهدت تخارجات من القطاع المصرفي هي الوطني وبيتك والخليج والمتحد والدولي، ولم يقلص خسائره من هذه الأسهم سوى الخليج لبقول عند مستوى إغلاقه السابق، أما على مستوى المؤشر السعري فتراجع لأكثر من 30 نقطة خلال التعاملات بسبب تصريف أسهم المنتجات والتجارة



قارات البيع هي السائدة في الوقت الراهن

ورمال والصفوة، وكان لتراجع مجموعة ابغا والأسهم التابعة لها دور في زيادة تراجع المؤشر، غير ان السوق شهد في لحظات ما قبل الإغلاق عمليات دخول قلصت من خسائر بعض الأسهم في قطاعات متنوعة

مما أدى إلى تقليص خسائر مؤشرات السوق الثلاثة وسط توقعات بان يستمر أداء السوق على حال التذبذب مع الجحوش لانخفاض وسط مخاوف من نتائج النصف الأول من العام الحالي رغم ان كثيرا من الشركات أفصحت عن أرباح ونتائج إيجابية إلا ان المخاوف تكمن في الشركات التي لم تعلن حتى الآن وربما تنتظر إلى ما قبل نهاية المهلة مباشرة وهو ما يثير بعض المخاوف ويحد من مستوى السيولة المتدفقة

للسوق والتي تراجع في جلسة أمس بنسبة تجاوزت 22٪. تراجع المؤشر العام للبورصة بمقدار 23,51 نقطة ليستقر عند مستوى 5708,57 نقاط بتراجع نسبته 0,41٪.



أرقام ومؤشرات

23.5

نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,41٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 2,89 نقطة بنسبة تراجع 0,73٪ وانخفاض مؤشر كويت 15 بمقدار 8,96 نقاط بنسبة تراجع 0,95٪.

82.1

مليون سهم تم تداولها بقيمة 10,8 ملايين دينار.

5

شركات استحوذت أسهمها على 55,5٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم الوطني على 20,3٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

9

قطاعات تراجع مؤشرات في جلسة أمس تصدرها قطاع النفط والغاز بواقع 8,1 نقاط، فيما سجل قطاع التكنولوجيا أعلى تراجع بواقع 5,4 نقاط.

وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 2,89 نقطة بانخفاض نسبته 0,73٪ ليصل إلى مستوى 390,86، فيما تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 8,96 نقاط ليغلق عند مستوى 938,33 نقطة بانخفاض نسبته 0,95٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 82,1 مليون سهم نفذت من خلال 1943 صفقة قيمتها 10,8 ملايين دينار، وشهدت تغيرات السوق تراجعا ملحوظا في الأداء، حيث تراجعت كميات التداول بنسبة بلغت 12,9٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 1,6٪، وتراجعت القيمة الإجمالية بنسبة 22٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 5,9 ملايين دينار بنسبة تشكل 55,5٪ من الإجمالي، تصدرها سهم الوطني من خلال 2,2 ملايين دينار تمثل 20,3٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت 5 شركات على 52,8٪ من إجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم المنتجات من خلال 15,4 مليون سهم تشكل 18,7٪ من إجمالي التداولات.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات تراجع متفاوتة في جلسة أمس وهي النفط والغاز، والمواد الأساسية، والصناعية، والخدمات الاستهلاكية، والاتصالات، والبنوك، والتأمين، والعقار، والخدمات المالية، وارتفعت مؤشرات قطاعي الرعاية الصحية، والتكنولوجيا، ولم تتداول أسهم قطاعات المنافع والأدوية المالية، فيما استقر قطاع السلع الاستهلاكية.

● شريف حمدي

السعودية والإمارات والجزائر وقطر استحوذت على 63٪ منها 496 مليار دولار إجمالي الاستثمارات المحلية والأجنبية في الدول العربية خلال 2011

كشفت التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2011 عن أن الاستثمار الإجمالي في الدول العربية، شاملا الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء الحكومية أو الخاصة، ارتفع بنسبة 1,2٪ من نحو 496 مليار دولار عام 2010 إلى 490 مليار دولار عام 2011 رغم ما شهدته الساحة العربية من أحداث وتطورات.

وأشار التقرير الذي أصدرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثنان الصناديق (ضمان) إلى أن دول نظمية هي، السعودية والإمارات والجزائر وقطر، استحوذت على 63٪ من مجمل الاستثمارات الإجمالية في المنطقة لعام 2011 بقيمة تبلغ 312,5 مليار دولار وذلك لتمويل خطط طموحة للتنمية والتوسع تعتمد على الاستفادة من عائدات النفط المتنامية. وتوقع التقرير أن يبلغ الإنفاق الاستثماري الإجمالي في الدول العربية (21 دولة) نحو 4260 مليار دولار خلال الست سنوات المقبلة ما بين عامي (2012 - 2017)، حيث يتوقع أن يشهد نموا متواصلا من نحو 559 مليار دولار عام 2012 إلى حوالي 778,6 مليار دولار عام 2017 أي من المرجح أن يرتفع بنحو 39,3٪ خلال الفترة.

واستند التقرير في توقعاته المتفائلة إلى الخطط الاستثمارية الضخمة المعلنه في العديد من دول المنطقة وعلى صعيد الاستثمارات صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الدول العربية والناجم عن جمع صافي تدفقات رؤوس الأموال الصادرة، وصافي استثمارات محفظة الأوراق المالية (الاستثمارات الواردة مطروحا منها الاستثمارات الصادرة)، والتي تضم الاتحاد الأوروبي و23 جهة تابعة لدول مجموعة الـ OECD، ومن قبل المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمات أخرى، فقد بلغت قيمة المساعدات التي حصلت عليها الدول العربية (16 دولة) خلال الـ 10 أعوام ما بين 2000 و2009 نحو 135,2 مليار دولار وبنسبة 1,6٪ من إجمالي المساعدات الدولية البالغة قيمتها 927,9 مليار دولار خلال نفس الفترة.

ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن الدول النفطية الأخرى والدول التي ستشهد فورة اعمار وتنمية لفترة ما بعد أحداث الربيع العربي، لاسيما إذا ما تزامن ذلك مع استقرار أسعار النفط قرب مستوياتها المرتفعة الحالية إضافة إلى تحسن مناخ الاستثمار في دول الربيع العربي بعد تجاوز المراحل الانتقالية واستقرار الأوضاع السياسية والأمنية، لاسيما مع عرض نحو 2000 فرصة استثمارية، في مختلف البلدان والقطاعات بتكلفة تصل إلى 800 مليار دولار، فضلا عن وجود نحو 123 من المناطق الحرة العامة والخاصة الرئيسية في 19 دولة عربية.

وقدر التقرير استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في المنطقة العربية بنحو 60٪ من إجمالي الإنفاق الاستثماري أي نحو 300 مليار دولار سنويا، وتتراجم تلك النسبة في الدول النفطية بفضل الاستثمارات الحكومية الضخمة فيما ترتفع بشكل كبير في الدول غير النفطية والمنفتحة على الاستثمارات الأجنبية مثل مصر وتونس والمغرب والأردن ولبنان.

وتدفع رؤوس الأموال الخاصة وعلى صعيد الاستثمارات صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الدول العربية والناجم عن جمع صافي تدفقات رؤوس الأموال الصادرة، وصافي استثمارات محفظة الأوراق المالية (الاستثمارات الواردة مطروحا منها الاستثمارات الصادرة)، والتي تضم الاتحاد الأوروبي و23 جهة تابعة لدول مجموعة الـ OECD، ومن قبل المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمات أخرى، فقد بلغت قيمة المساعدات التي حصلت عليها الدول العربية (16 دولة) خلال الـ 10 أعوام ما بين 2000 و2009 نحو 135,2 مليار دولار وبنسبة 1,6٪ من إجمالي المساعدات الدولية البالغة قيمتها 927,9 مليار دولار خلال نفس الفترة.



عادل الحماد



عادل الماجد

أعلن بنك بوبيان عن اعتماد شهادته برامج أكاديمية «إتقان» التابعة للبنك من قبل معهد الإدارة والقيادة البريطاني وهو ما يسمح لأكاديمية «إتقان» بتقديم مجموعة من الدورات المتخصصة في مجال إدارة الأعمال والدورات في البرامج القيادية الهادفة لتطوير المهارات الإدارية لموظفي بنك بوبيان. ويعتبر معهد (ILM) أكبر هيئة لاعتماد شهادات الإدارة والتطوير القيادي في أوروبا، حيث تضم شبكة من مراكز المعتمدة في جميع أنحاء العالم أكثر من 2000 مركز، حيث تمتاز الشهادات المعتمدة من قبل ILM بقدرتها على مساعدة الموظفين على تطوير قدراتهم الكاملة كقياديين ومديرين ومصرين ويمكن للأخريين الرجوع إليه للحصول على التدريب والمشورة K5 وقد تم تصميم الأنشطة التدريبية لتكون على ارتباط وثيق بمحتوى وظيفية المشاركين وبالشكل الذي يساعدهم على تحقيق أهدافهم. وتنقسم الأنشطة التدريبية إلى برامج على ثلاثة مستويات يخلص أولها إلى حصول الموظفين على شهادة قيادة فريق العمل وهو يستهدف فئة العاملين في فرق ومجموعات العمل الرسمية. وثانيها إلى شهادة في الإدارة للفرم الأول (First Line Management) ويستهدف فئة المديرين في الصف الأول أو الذين يتم إعدادهم للترقي إلى هذا المستوى. بينما ينتهي المستوى الثالث بالحصول على دبلوم في الإدارة ويستهدف فئة الإدارة الوسطى. وصرح رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك بوبيان عادل عبد الوهاب الماجد بهذه المناسبة قائلاً: «إننا نولي أقصى درجات الأهمية لتوفير أعلى مستوى من التدريب من خلال أكاديمية إتقان. وإن اعتمادنا من قبل ILM يعد إنجازا كبيرا بالنسبة لنا في هذا الجانب، ويعني أننا أصبحنا نمتلك أكاديمية تدريب ذات مواصفات دولية تقدم من خلالها برامج ومؤهلات عالية المستوى في مجال إدارة الأعمال. وهذا يسعدنا بفوائد كثيرة على القطاع المصرفي في الكويت والمنطقة بشكل عام». وبين أن أكاديمية إتقان تهدف إلى توفير البرامج التعليمية والدورات التدريبية على مستوى عالمي في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والشركات على حد سواء. وهذه البرامج مصممة بعناية لتلبي قدرات المديرين والقادة في أنحاء العالم على إدارة مؤسساتهم بأعلى درجات الإنتاجية وتحفيز موظفيهم وتحسين كفاءتهم. وأضاف الماجد بالقول: «إن التدريب يلعب دورا محوريا في منح المؤسسات ميزة تنافسية من ناحية الكفاءة وقدرة لها على استقطاب

اعتماد أكاديمية «إتقان» التابعة لبنك بوبيان كمرکز تدريب من قبل معهد الإدارة والقيادة البريطاني

الكوادر المؤهولة، وإن المؤسسات الراغبة في تحقيق النجاح تعي مدى أهمية الاستثمار في كوادرها وما يمنحها ذلك من مزايا على منافستها في السوق. ونحن مسرورون بأن أكاديمية إتقان ستكون رائدا في هذه المجال الهام».

من جانبها عبرت المدير الإقليمي لعمليات الشرق الأوسط والهند في معهد القيادة والإدارة أماندا كيلر عن سعادتها البالغة حول انضمام بنك بوبيان إلى نادي النخبة من الأعضاء المعتمدين مشيرة إلى أن عملية اختيار الشركات لعضوية النادي المطبقة من قبل المعهد تعتبر عملية دقيقة ومبنية على معايير عالية جدا. وتوجهت بالشأن لبنك بوبيان لجهودها في مجال الاستثمار في رأس المال البشري، وبنك بوبيان يعد الآن أول البنوك الكويتية التي تبني هذا الالتزام من خلال تبني عملية التأهيل من «معهد القيادة والإدارة (ILM)».

وأضافت بقولها: «إنه من دواعي سرور «معهد القيادة والإدارة» الدول في هذه الشراكة مع بنك بوبيان حيث بذل بنك بوبيان جهودا هائلة وخصص استثمارات كبيرة لتطوير ورفع مهارات موظفيه، وفي هذا الإطار يعد توفير المؤهلات من «معهد الإدارة والقيادة» خطوة إضافية مهمة على المسار الصحيح، حيث يتسبب الدارسون فيه المهارات والمعارف الأساسية التي يمكنهم نقلها بشكل مباشر إلى مكان عملهم». من جهته، أكد مدير عام مجموعة الموارد البشرية لدى بنك بوبيان عادل الحماد «أن حصول أكاديمية إتقان على شهادة الاعتماد من معهد



جانب من حفل القرقيعان

«التجاري» يرحي حفل القرقيعان السنوي لمركز إنفينتي للترفيه العائلي في مول 360

شارك البنك التجاري الكويتي برعاية حفل القرقيعان الذي نظمه مركز «إنفينتي» للترفيه العائلي في مول 360، وقد أضفى الحفل بهجة والسرور على جميع الأطفال الذين حضروا هذه الاحتفالية، وكان من بينهم 30 طفلا ومعلموهم من فريق «عبير 2» التطوعي لذوي الإعاقة الذهنية، حيث تخلل الحفل العديد من الأنشطة والفقرات الترفيهية كالرسم على الوجوه وفقرة السحر وكذلك فقرة البالونات السحرية والمهرج، بالإضافة إلى المسابقات وتوزيع العديد من الجوائز، وفي نهاية الحفل شارك الأطفال

من مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة في الفقرة الخاصة بالأطفال الموهوبين، وقد منح البنك الفائز الأول من هذه الفئة جائزة عبارة عن فتح حساب «حسابي الأول»، وتوزيع أكياس القرقيعان في الحضور. ويهدف البنك التجاري الكويتي دائما من خلال هذه المناسبات المميزة إلى رسم الابتسامة على وجوه الأطفال واضفاء السعادة على قلوبهم وبالخاصة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أو الذين هم في حاجة لمثل هذا الدعم المعنوي.

عالم 2000 وحتى عام 2010 فتشير إحصاءات 17 دولة عربية إلى خروج صافي لنحو 39,5 مليار دولار، حيث حققت 12 دولة أداء إيجابيا بصافي تدفقات للدخل قيمتها 213,5 مليار دولار، مقابل تحقيق 5 دول أداء سلبيا بصافي تدفقات الخارج قيمتها 253 مليار دولار. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لصافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الإيجابية (إلى الداخل) خلال الـ 11 عاما فقد حلت مصر في المرتبة الأولى بصافي تدفقات إيجابية للدخل قيمتها 51,3 مليار دولار، تلتها السعودية بنحو 33,5 مليار دولار، لبنان 26,1 مليار دولار، السودان 19,3 مليار دولار، الأردن 18 مليار دولار، المغرب 17,1 مليار دولار، تونس 14 مليار دولار، سلطنة عمان 12,8 مليار دولار، الجزائر 9,1 مليارات دولار، سورية 8,35 مليارات دولار، اليمن 3,3 مليارات دولار، جيبوتي 0,75 مليار دولار.

وعلى صعيد صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى الخارج خلال الـ 11 عاما الماضية فقد حلت الكويت في المرتبة الأولى، بقيمة إجمالية بلغت 209,8 مليارات دولار تلتها ليبيا بقيمة 27,6 مليار دولار، ثم البحرين بقيمة 7,3 مليارات دولار، فالعراق بقيمة 6,9 مليارات دولار، ثم فلسطين بقيمة 1,4 مليار دولار.

تدفقات رؤوس الأموال الخاصة

وعلى صعيد الاستثمارات صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الدول العربية والناجم عن جمع صافي تدفقات رؤوس الأموال الصادرة، وصافي استثمارات محفظة الأوراق المالية (الاستثمارات الواردة مطروحا منها الاستثمارات الصادرة)، والتي تضم الاتحاد الأوروبي و23 جهة تابعة لدول مجموعة الـ OECD، ومن قبل المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمات أخرى، فقد بلغت قيمة المساعدات التي حصلت عليها الدول العربية (16 دولة) خلال الـ 10 أعوام ما بين 2000 و2009 نحو 135,2 مليار دولار وبنسبة 1,6٪ من إجمالي المساعدات الدولية البالغة قيمتها 927,9 مليار دولار خلال نفس الفترة.

والمغرب والأردن ولبنان. وتوقع التقرير أن يبلغ الإنفاق الاستثماري الإجمالي في الدول العربية (21 دولة) نحو 4260 مليار دولار خلال الست سنوات المقبلة ما بين عامي (2012 - 2017)، حيث يتوقع أن يشهد نموا متواصلا من نحو 559 مليار دولار عام 2012 إلى حوالي 778,6 مليار دولار عام 2017 أي من المرجح أن يرتفع بنحو 39,3٪ خلال الفترة.

واستند التقرير في توقعاته المتفائلة إلى الخطط الاستثمارية الضخمة المعلنه في العديد من دول المنطقة وعلى صعيد الاستثمارات صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الدول العربية والناجم عن جمع صافي تدفقات رؤوس الأموال الصادرة، وصافي استثمارات محفظة الأوراق المالية (الاستثمارات الواردة مطروحا منها الاستثمارات الصادرة)، والتي تضم الاتحاد الأوروبي و23 جهة تابعة لدول مجموعة الـ OECD، ومن قبل المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمات أخرى، فقد بلغت قيمة المساعدات التي حصلت عليها الدول العربية (16 دولة) خلال الـ 10 أعوام ما بين 2000 و2009 نحو 135,2 مليار دولار وبنسبة 1,6٪ من إجمالي المساعدات الدولية البالغة قيمتها 927,9 مليار دولار خلال نفس الفترة.

